دور التحكيم الدولي في تفعيل الإلتزامات الدولية بحمايــة البيئــة البحريــة من التلــوث

رسالة مقدمة من الطالب

محمد أحمد السيد شعلان

ليسانس حقوق- كلية الحقوق- جامعة عين شمس- ١٩٩٠

ماجستير في المعاملات الدولية القانونية التجارية واللوجستيات

معهد النقل الدولي واللوجستيات -٢٠١٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٨

صفحة الموافقة علي الرسالة

دور التحكيم الدولي في تفعيل الإلتزامات الدولية بحمايــة البيئــة البحريــة من التلــوث

رسالة مقدمة من الطالب

محمد أحمد السيد شعلان

ليسانس حقوق - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - ١٩٩٠

ماجستير في المعاملات الدولية القانونية التجارية واللوجستيات

معهد النقل الدولي واللوجستيات - ٢٠١٢

لإستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة
في العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: **التوقيع**

١- ا.د/ سيـد أحمد محمـود .....

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات
وكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العليا(سابقا)
جامعة عين شمس.

٢- ا.د/محمد غريب المالكي .....

أستاذ علم الجيوفيزياء البيئية
قسم العلوم الأساسية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة عين شمس.

٣- ا.د/هشام إبراهيم القصاص .....

أستاذ بيئة التربة والمياه
عميد معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس.

٤- ا.د/عادل عبد الله المسدي .....

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام
وكيل كلية الحقوق لشئون التعليم والطلاب
جامعة بني سويف.

٥- ا.د/محمد صافي يوسف .....

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام
وكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس.

دور التحكيم الدولي في تفعيل الإلتزامات الدولية بحمايــة البيئــة البحريــة من التلــوث

رسالة مقدمة من الطالب

محمد أحمد السيد شعلان

ليسانس حقوق- كلية الحقوق- جامعة عين شمس- ١٩٩٠
ماجستير في المعاملات الدولية القانونية التجارية واللوجستيات
معهد النقل الدولي واللوجستيات -٢٠١٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١- ا.د/محمد صافي يوسف
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام
وكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس.

٢- ا.د/ سيد أحمد محمود
أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات
وكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العليا(سابقا)
جامعة عين شمس .

٣- ا.د/محمد غريب المالكي
أستاذ علم الجيوفيزياء البيئية
قسم العلوم الأساسية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة عين شمس.

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٨

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٨ موافقة الجامعة / /٢٠١٨

٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [1]

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [2]

صدق الله العظيم

---

١ - ﷻ؛ سورة النساء، الآية رقم ٦٥ .

٢ - ﷻ؛ سورة الروم، الآية رقم ٤١ .

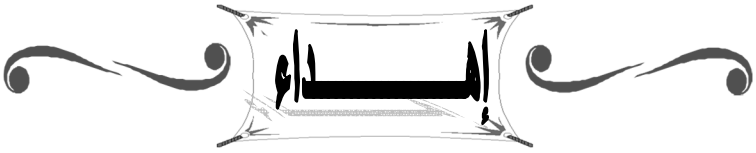

إلي روح والدي فى عالم الخلد ... إلى توأم الروح شقيقاتي .... إلى رفيقة الدرب وشمعة الوفاء الدائم زوجتي .... الى وقود همتي وعزيمتي ونور الأمل السامي أولادي ريهام ومؤمن وأحمد ... إلى أهلي وأصحابي وزملائي وكل من سار على الدرب... أقدم هذا الجهد المتواضع.

الطالب/محمد شعلان

كلمة الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدً ﷺ الذي علمنا من لم يشكر الناس لا يشكر الله ، أتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة وأناروا لنا طريق العلم والمعرفة ، كل الشكر والإمتنان والتقدير والعرفان الجم **لمعالي العالم الجليل السيد أ.د / محمد صافي يوسف** ، أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام ووكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس لشئون الدراسات العليا والبحوث ((**مشرفا رئيسيا ومحكما**)) أستاذاً فاضلاً معطاءً سخياً في علمه والذي عالج قلة خبرتي في البحث وإليه يرجع الفضل في إخراج الأطروحة بشكلها النهائي من خلال ملاحظات وتوجيهات سيادته المثمرة التي لولها ما وصل هذا العمل لهذه النتيجة ؛ كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان والتقدير الجم **لمعالي العالم الجليل السيد أ.د /سيد أحمد محمود** أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات ووكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس لشئون الدراسات العليا والبحوث (سابقاً) ((**مشرفا ومحكما**))على ما أسداه لي من توجيهاته القيمة وإرشاداته النيرة، التي ذللت لي الصعاب، و أنارت لي الدرب، و دفعتني قدماً لإتمام هذا البحث ؛ كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والإمتنان والتقدير الجم **لمعالي العالم الجليل السيد أ.د / محمد غريب المالكي** أستاذ علم الجيوفيزياء البيئية قسم العلوم الأساسية البيئية بمعهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس ((**مشرفا ومحكما**)) لسعة صدره وتواضعه العلمي وبإستعداده الدائم للنصح والتوجيه فلم يدَّخر جهداً في مساعدتي ، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والإمتنان والثناء الجم **لمعالي العالم الجليل السيد أ.د / هشام إبراهيم القصاص** أستاذ بيئة التربة والمياه وعميد معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس ((**محكما**)) لقبول سيادته المناقشة والحكم علي الرسالة مما أعطي لها قيمة علمية مضافة في جانبها البيئي ؛ والشكر والإمتنان موصول **لمعالي العالم الجليل السيد أ.د/عادل عبد الله المسدي** أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام ووكيل كلية الحقوق جامعة بني سويف لشئون التعليم والطلاب والعميد السابق لكلية الحقوق جامعة الفيوم، ((**محكما**)) لقبول سيادته المناقشة والحكم علي الرسالة مما أعطي لها قيمة علمية مضافة في جانبها القانوني ؛ وختاماً اتقدم بجزيل الشكر والعرفان والإمتنان والثناء الجم **لمعالي العالم الجليل السيد أ.د / إبراهيم محمد العناني** أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام والعميد الأسبق لكلية الحقوق جامعة عين شمس ، فهو أصل الفكرة وشرارة إنطلاقها ، والذي حالت ظروف سفر سيادته تكملة الأشراف ؛ سيظل الشكر موصولا لأساتذتي العلماء الأجلاء الأخيار المذكورين مقدماً إليهم أسمى آيات الشكر والعرفان والإمتنان والثناء والتقدير الجم ، فما كان من توفيق فمن الله سبحانه وتعالى ، وما كان من نقص فمن نفسى ومن الشيطان ، و الله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

الطالب / محمد شعلان

المستخلص

تعد حماية البيئة البحرية والمحافظة عليها من مخاطر التلوث أكبر التحديات التي تواجه أشخاص القانون الدولي سواء دول او منظمات دولية وإقليمية ، وقد بذلت العديد من المحاولات القانونية لمعرفة أسباب وعلاج عدم تفعيل الإلتزامات الدولية بحماية البيئة البحرية من مخاطر التلوث فمعظم الدول التي تسارع بالتوقيع علي المعاهدات الدولية البيئية رغبة منها بالإندماج في النظام الدولي والإنخراط في بوتقة العولمة ، هي ذاتها حالة صدور حكم ضدها من القضاء الدولي العادي كمحكمة العدل الدولية متعلق بتلوث البيئة البحرية لاتمتثل وتضع العراقيل لعدم تنفيذه متمسكة بالحصانة والسيادة الدولية ، مطمئنة لعدم تنفيذه ضدها بالقوة المسلحة لعدم وجود آلية وسلطة تنفيذ دولية عليا فى ظل عرقلة دور مجلس الأمن المنوط به ذلك طبقا للمادة (٤٢) من الفصل السابع لميثاق هيئة الأمم المتحدة بسبب إستخدام الدول الخمس دائمة العضوية لحق الإعتراض"الفيتو" لأسباب سياسية ، وهو أمر جد خطير أضحت معه تلك الأحكام في مهب الريح ومجرد حبر علي ورق ، الأمر الذي يؤدي لمزيد من الإختراق للإلتزامات الدولية البيئة البحرية ويزيد من حجم تلوث البيئة البحرية .

في ظل تلك الإشكالية تتجه الأنظار صوب التحكيم الدولي لمزاياه العديدة التي جعلته يشارك وبقوة قضاء محكمة العدل الدولية في تسوية نزاعات البيئة البحرية بالطرق السلمية لملاءمته مفهوم السيادة والحصانة للدول في إختيار المحكمين والقانون واجب التطبيق وإلا يفرض عليها أيا منهمـــا ، كما انه أكثر حساسية وحيوية وإستجابة لتلبيه حاجات ومتطلبات حماية البيئة البحرية من خطر التلوث عن طريق التسوية الودية لنزاعات البيئية البحرية بتقديم حلول وسط ترضى الدولتين المحتكمتين معاً ، مما يعزز التعاون الدولي المشترك بين أشخاص القانون الدولي ، ويبقي على أواصر التفاهم والإتصال بينهم لمواجهة خطر تلوث البيئة البحرية الذي يتسم بالدولية ، فلا تكفي لمحاربته الجهود القطرية أو الإقليمية ، ناهيـــك عن مناقب التحكيم الدولي المعروفة من الفاعلية والسرعة في الإجراءات والفصل والتنفيذ ، فضلا عن الإقتصاد في النفقات والوقت والجهد والتخصص والسرية فهيئة التحكيم الدولي تتشكل من المتخصصين ذوي الخبرة والكفاءة في علوم البيئة وتلوث البحار كما أن التحكيم الدولي أكثر قدره وإستجابة ومواكبه للتطورات السريعة والمتلاحقة "التكنولوجيا الحديثة know how" التي تحدث كل لحظة بالسفن والغواصات فظهر "التحكيم الإلكتروني" ، مما يرسي دعائم القانون الدولي للبيئة وهو احد الأفرع الحديثة للقانون الدولي العام ويتكون من مجموعة القواعد القانونية التي تهدف الي حماية البيئة والمحافظة عليها من

التلوث في الوقت الحاضر ، مع إلزام أشخاص القانون الدولي العام بإتخاذ التدابير للإحتياط لوقوع الاضرار بالمستقبل ، كل تلك المناقب تجعل من التحكيم الدولي أكثر ملاءمة مع كلا من مفهوم السيادة والحصانة الدولية وطبيعة نزاعات تلوث البيئة البحرية .

الملخـــص

أولا : المقدمـــة :

تتعاظم أهمية البيئة البحرية لكونها أكبر مخزون إستراتيجي للموارد الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالي للبشرية ، فتزخر بباطنها بثروة هائلة ومورد حي متجدد من التنوع البيولوجي للكائنات الحية وبقيعانها وإحتواء قيعانها علي ثروات معدنية هائلة من "الوقود الحفيري" كالبترول بمشتقاته والغاز الطبيعي والفحم والزيت مختلف المعادن كالحديد والمنجنيز والنحاس والذهب ، ستكون المورد الرئيسي للإنسان لمئات الآلاف من السنين القادمة عندما تنضب المعادن من باطن اليابسة ، كما أنها تعد أهم طرق التجارة الدولية فيتم من خلالها النقل البحري للصادرات والواردات للمنتجات ذات الكميات الضخمة وعبر المسافات الطويلة كما أنها تحقق التوازن المناخي لكوكب الأرض فتمتص كميات كبيرة من الحرارة الواصلة إليها من الشمس ، فضلا عن إمتصاصها غاز ثاني أكسيد الكربون من الجو من خلال عملية التمثيل الضوئي الكلوروفيلي للنباتات البحرية ، كما أنها أكبر خزان لمياه العالم فهي تشكل ما يزيد عن ٧١% من الحجم الإجمالي للكرة الأرضية حتى ذهب البعض لإطلاق إسم الكرة المائية علي كوكب الأرض .

ورغم هذا الخير الذي تحمله البيئة البحرية فإنها تقابل بمنتهي الجحود من الإنسان الذي يزيد من حجم تلويثها من خلال إقامة المشاريع التنموية الإستثمارية دون مراعاة للبعد البيئي ، وأخطرها نشاطي إكتشاف ونقل البترول ، فضلا عن التجارب النووية والحوادث البحرية لسفن وناقلات البترول مما يؤدي لمزيد من تلوث الهواء والمياه وتدمير الشعاب المرجانية والإخلال بالتنوع البيولوجي للكائنات الحية ، وإعاقة لأنشطة الصيد والتأثير السلبي علي السياحة ، ويمثل كل هذا التلوث تكاليف باهظة علي كاهل البيئة البحرية ، مما يؤدي في النهاية للإضرار بصحة الإنسان وإقتصاده .

وتعد مواجهه التلوث أكبر التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة ورعاة البيئة والبحوث العلمية المتخصصة ، فمعظم الدول التي تسارع بالتوقيع علي المعاهدات الدولية البيئية رغبة منها بالإندماج في النظام الدولي والدخول في بوتقة العولمة ، حالة صدور حكم ضدهـــا من محكمة العدل الدولية متعلق بالبيئة لاتمتثل وتضع العراقيل لعدم إنفاذه متمسكة بالحصانة والسيادة الدولية مطمئنة لعدم تنفيذه بالقوة المسلحة ومن ثم كان الإمتثال والتنفيذ لا يتم بدون إرادة ورغبة الدولة الصادر ضدها الحكم ، وهو أمر جد خطير أضحت معه الأحكام القضائية الدولية البيئية الصادرة من محكمة العدل

الدولية في مهب الريح ومجرد حبر علي ورق ، الأمر الذي يؤدي لمزيد من الإختراق للإلتزامات الدولية المعنية بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من خطر التلوث ، مما يزيد من إرهاق كاهل البيئة البحرية ويزيد من حجم التلوث الواقع عليها .

في ظل تلك الإشكالية تتجه الأنظار صوب آلية التحكيم الدولي لمزاياه العديدة التي جعلته يشارك وبقوة قضاء محكمة العدل الدولية في التسوية السلمية للنزاعات الدولية البيئة بالطرق السلمية ، لملاءمته مفهوم السيادة والحصانة للدول في إختيار المُحكّمين والقانون واجب التطبيق وألا يفرض عليها أيا منهما ، كما أنه يسعي لتقديم حلول عن طريق التسوية الودية للخلافات المتعددة لمسائل لا تصل لدرجة النـــزاع ، مما يُرسي دعائم القانون الدولي البيئي الحديث ، فضلاً عن أنه أكثر حساسية وحيوية وإستجابة لتلبيه حاجات ومتطلبات حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من خطر التلوث عن طريق التسوية الودية للنزاعات البيئية الدولية بطريقة ترضي الدولتين المُحتكّمتين معاً ، مما يعزز التعاون الدولي المشترك بين أشخاص القانون الدولي لمواجهة خطر التلوث الذي يتسم بالدولية فلا تكفي لمحاربته الجهود القطرية أو الإقليمية ، ناهيـــك عن الفاعلية في السرعة والإقتصاد في النفقات والوقت والجهد والتخصص والسرية والفاعلية في تنفيذ أحكامه ، كل تلك المناقب تجعل من آلية التحكيم الدولي أكثر ملاءمة مع كلا من مفهوم السيادة والحصانة الدولية وطبيعة نزاعات البيئة البحرية ، فمع جميع مناقب ومزايا وشهرة التحكيم الدولي بالمجالين التجاري والسياسي ، فهل ينجح في التغلب علي العراقيل التي تؤدي لعدم "الإمتثال وتنفيذ" الأحكام المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من خطر التلوث ؟

ثانيا: إشكالية البحث:

تتلخص إشكالية هذه الأطروحة في البحث عن أفضل الحلول والوسائل التي تعالج قضية عدم الإمتثال وتنفيذ الالتزامات الدولية بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من خطر التلوث بالتوازن مع الحفاظ على سيادة وحصانة الدول ، مع طرح آلية التحكيم كحل مع قياس مدي فاعليتها لتحقيق ذلك ، فمع جميع مناقب ومزايا التحكيم الدولي في المجالين التجاري والسياسي ، هل ينجح في حل تلك الإشكالية ، ويحقق التوازن بين جميع الإعتبارات بين "الإمتثال و تنفيذ" أحكامه الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية، وبين تمسك الدول بالسيادة والحصانة الدولية كأهم أسبابها لعدم التنفيذ وسوف يتم صياغة إشكالية هذا البحث في مجموعة أسئلة الدراسة الآتية :-

***السؤال الرئيسي**

-مدي فاعلية آلية التحكيم الدولي في تحقيق التوازن والتوافق بين الإمتثال وتنفيذ الأحكام الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من خطر التلوث ، وبين تمسك الدول بالسيادة والحصانة الدولية ، تفعيلا للإلتزامات الدولية ؟

-ماهي الآثار الإيجابية للبيئة البحرية المترتبة علي تحقيق ذلك ؟

***الأسئلة الفرعية**

- ما الأسباب التي تؤدي لعدم إمتثال وتنفيذ الدول لأحكام القضاء الدولي العادي ؟
- ما مفهوم ومصادر السيادة الدولية ، وكيف يسئ إستخدامها لعرقلة تنفيذ الأحكام البيئية الدولية؟
-ما مفهوم ومصادر الإلتزامات الدولية بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من التلوث؟
- ما مفهوم ومصادر وأنواع وآثار تلوث البيئة البحرية وطرق مواجهتها ؟
- ما مفهوم ومصادر المسئولية البيئية والتعويض عنها ؟
-ما مفهوم التحكيم الدولي في نزاعات البيئة البحرية ؟
- ما مفهوم إتفاق التحكيم الدولي في نزاعات البيئة البحرية ؟
- ما المزايا والتحديات التي تواجه التحكيم الدولي ؟

ثالثا :الفرضية البحثية :

تم وضع فرضية واحدة لهذا البحث لإختبار صحتها من عدمه وهي:-" نجاح التحكيم الدولي في تحقيق التوازن بين الإمتثال و تنفيذ أحكامه المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من خطر التلوث ، وبين الحفاظ على سيادة وحصانة الدول ، تفعيلا للإلتزامات الدولية البيئية" وسوف يتم إختبار تلك الفرضية من خلال مجموعة من المتغيرات الآتية: "التحكيم الدولي- إتفاق التحكيم الدولي - الإمتثال والتنفيذ والإنفاذ والفاعلية - السيادة والحصانة الدولية - الإلتزامات الدولية بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من خطر التلوث- المسئولية الدولية والتعويض عنها " .

رابعا :مناهج البحث :

***المنهج التحليلي :** الذي يعد أفضل منهج للقراءة التحليلية والتفسيرية للنصوص القانونية فبواسطته سوف نستخرج أهم المزايا والإنتقادات الموجهة للتحكيم الدولي في نزاعات البيئة البحرية ونتعرض لها بالشرح والتحليل المفصل .

***المنهج الوصفي** : لتوضيح ماهية التحكيم الدولي كحل مقترح يستطيع تحقيق التوازن بين الحفاظ على السيادة الدولية والإمتثال وتنفيذ الإلتزامات الدولية بحماية البيئة البحرية من التلوث .

***المنهج المقارن** :الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة ، وهو من اكثر المناهج استخداما في البحوث القانونية .

خامسا:أهمـية البحـث:

*****–المساهمة في المحافظة علي البيئة البحرية وحمايتها من التلوث ومنع زيادة تضرر النظام البيئي البحري من حجم التلوث الواقع عليه من العديد من مصادر التلوث وأخطرها نشاطي إكتشاف ونقل البترول ، وحوادث سفن وناقلات البترول ، والتجارب النووية .

***** -المساهمة في إبراز دور التحكيم علي المستوي الدولي في جميع المجالات لما له من مزايا عديدة فهو قمة العدالة الناجزة بقطع دابر الخصومة مع الإبقاء علي أواصر التعاون المشترك بين الدول لمحاربة تلوث البيئة البحرية .

سادسا:أهداف البحـث:

يمكن إستخلاص أهداف هذا البحث في تحقيق اقصي فاعلية برفع درجة الإمتثال لدي أشخاص القانون الدولي العام لتنفيذ الإلتزامات الدولية بحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها من التلوث من خلال طرح آلية التحكيم كحل مقترح للتسوية السلمية للنزاعات الدولية البيئية على نحو يتلاءم مع تمسك الدول بالسيادة والحصانة الدولية بمشاركاتها في إختيار المُحكّمين والقانون واجب التطبيق ، وفي ذات الوقت يبقي على أواصر التعاون الدولي المشترك بينهم إسهاما في حل أمثل لمشاكل تلوث البيئة البحرية التي أصبحت أكثر تعقيدا ، إن الأطروحة الماثلة مساهمة قانونية في خفض حجم تلوث البيئة البحرية عن طريق إبراز الآثار البيئية السالبة لتلوث البيئة البحرية بمفهومها الشامل مع تقديم التوصيات لمكافحة تلوثها إسهاما فى حل مشكلة تلوث البيئة البحرية .

سابعا:حـدود الدراســة:

النطاق الزماني للدراسة الحالية اجريت خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتي ٢٠١٨ ؛ بينما النطاق الزماني للدراسات السابقة إمتد من عام ١٩٨١ حتي ٢٠١٨ ؛ والنطاق المكاني للدراسة يشمل كامل مسطح الماء المالح بالبحار والمحيطات وكذا قيعانها ومسطح الهواء فوق المياه المالحة والشواطئ الساحلية للبحار والمحيطات.

ثامنا:خطـة الدراســة:

فصل تمهيدي : التحكــيم الدولــي لتســوية نزاعـــــات البيئـــــــة البحريـــة

الباب الأولــ : أثر الســيادة على الإلتزامات الدولية بحماية البيئة البحرية من التلــوث

الفصل الأول : الجهــود الدوليـــــة لحمايـــة البيئـــة البحريـــة من التلــوث

الفصل الثاني:السيادة الدولية وأثرها في تفعيل الإلتزامات الدولية بحماية البيئة البحرية

الباب الثاني:آلية التحكــيم الدولي ومدى فاعليتها في حماية البيئة البحرية من التلوث

الفصل الاول:تحكيمية نزاعات البيئة البحرية بالقضاء والمعاهدات الدولية والقوانين المحلية

الفصل الثاني: فاعليــة التحكــيم الدولـــي في نزاعـــات البيئـــــة البحريـــة

تاسعا:النتائــج:

أ-أهم النتائج بالنسبة للتحكيم الدولي :-

١- قابلية نزاعات البيئة البحرية للتسوية بطريق التحكيم الدولي ، وهو ما يعرف بالتحكيمية.

٢- نجاح التحكيم الدولي في تحقيق التوازن بين الإمتثال وتنفيذ أحكامه المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من خطر التلوث ، وبين الحفاظ على سيادة وحصانة الدول

٣- التحكيم الدولي أصبح طريق أصيل وموازي ومساوي تماماً للقضاء الدولي العادي بعدما كان إستثناء.

٤- إتفاق التحكيم الدولي هو أساس العملية التحكيمية ، فإنعدامه أو فسخه أو بطلانه يؤدى لإنهيار منظومة التحكيم كاملة ويوجه النزاع إلى القضاء الدولي العادي .

٥- قبل تشكيل هيئة التحكيم تختص محكمة العدل الدولية بالفصل فى وجود وصحة إتفاق التحكيم طبقا لنص المادة (٢/٣٦) من النظام الاساسي ، ولكن بعد تشكيل هيئة التحكيم تختص وحدها بالفصل فى وجود وصحة إتفاق التحكيم الدولي وفق قاعدة الإختصاص بالإختصاص.

ب-أهم النتائج بالنسبة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من التلوث :-

١-زيادة تضرر النظام البيئي البحري من حجم التلوث الواقع عليه من العديد من المصادر اهمها نشاطي إكتشاف ونقل البترول والتجارب النووية والحوادث البحرية .

٢- مواجهة خطر تلوث البيئة البحرية لا يتم علي المستوي القطري أو الإقليمي بل علي المستوي الدولي .

٣- زيادة أهمية البيئة البحرية كمخزون إستراتيجي لمياه العالم وسلة طعامه من الغذاء والمأكولات البحرية.

٤-تمثل المسئولية البيئية عنصراً مهما من عناصر المسئولية الإجتماعية الدولية .

٥-تصنف سفن وناقلات البترول كأكبر ملوث للبيئة البحرية في العالم ومن ثم يجب أن تتحمل كامل المسئولية عن تلوث البيئة البحرية .

عاشرا:التوصـــيات:

أ-أهم التوصيات بالنسبة للتحكيم الدولي :-

١-النص بالإتفاقات الدولية بتسوية نزاعات البيئة البحرية بطريق التحكيم الدولي.

٢- تحري الدقة والصياغة الجيدة عند إبرام إتفاق التحكيم الدولي بالإتفاقات الدولية.

٣- إعداد الكوادر الجيدة والكفاءات والخبرات المتخصصة من رجال التحكيم الدولي.

٤-إنشاء محكمة تحكيم متخصصة لحماية البيئية البحرية من التلوث .

٥- القضاء علي ظاهرة الإختصاص المشترك بالفصل في وجود وصحة إتفاق التحكيم الدولي بين محكمة العدل الدولية وهيئة التحكيم الدولي .

٦- القضاء علي ظاهرة الإختصاص المشترك بإتخاذ التدابير التحفظية في التحكيم الدولي بين محكمة العدل الدولية وهيئة التحكيم الدولي .

٧-تيسير أشخاص القانون الدولي لمهمة هيئة التحكيم بتقديم كافة المستندات والإستجابة لجميع طلباتها.

٨- السماح بإستئناف كافة أحكام التحكيم الدولي لمواجهة التعارض والعيوب بها.

٩- تخلى الدول ذات النزعة الإشتراكية والعالم الثالث عن تمسكها بالنزعة السيادية والحصانة القضائية

ب-أهم التوصيات بالنسبة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من التلوث :-

١-وضع نظام قانوني دولي خاص بالمسئولية البيئية تكفل حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من التلوث.

٢- إبرام معاهدات وسن تشريعات وقوانين محلية لحماية البيئة البحرية من التلوث.
٣- تغليظ العقوبات ودفع الغرامات والتعويضات المالية الكبيرة وتنفيذها بكل حزم.
٤-تأسيس هيئة بحرية موحدة ومستقلة تمثل السيادة المصرية للإشراف وادارة شئون البيئة البحرية ويكون لها كافة مهام وإختصاصات جهاز شئون البيئة فيما يخص البيئة البحرية فقط
٥-إبرام معاهدات دولية تلزم الدول بالحصول علي تصاريح خاصة قبل إجراء تجارب نووية وكذا قبل تكهين الغواصات والسفن النووية .
٦- السعي لإستخدام طاقة نظيفة ومتجددة وصديقة للبيئة لتستخدمها السفن والغواصات.
٧-إتباع التخطيط العلمي عند إنشاء الصناعات البحرية ومراعاة البعد البيئي .
٨-رفع معدل كفاءة الأداء البيئي لجميع العاملين داخل قطاع البيئة البحرية وخاصة أطقم السفن.
٩-المشاركة المجتمعية لكافة الأفراد والمنظمات المهتمة بشئون البيئة عند إبرام الإتفاقات البيئية.